

دراسة تحليلية حول اثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

أ.م.د. حنان عبد الخضر هاشم

السيد حسين علي عبد

دراسة تحليلية حول اثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق المقدمة :

مما لا يقبل الشك أن الظروف والقرارات السياسية ذات أثر كبير في مجمل الحياة الاقتصادية, كما أن هذه الظروف تترك أثراً واضحاً في الاقتصاد , وفي العراق ونتيجة الظروف المختلفة التي مرت به سياسياً فقد بدأت السياسة الاقتصادية عامة – والضريبة بضمنها- بالتأرجح تبعاً لتلك السياسات والقرارات, فقد أفرزت ظروف الحرب العراقية- الإيرانية في عقد الثمانينات والحصار في عقد التسعينات والإحداث التي جرت بعد نيسان (٢٠٠٣) إحدى أكبر التحديات أمام السياسة الاقتصادية, وهي كيفية العمل على إحلال التوازن وتثبيت حالة من الاستقرار في الاقتصاد العراقي, الذي بات اقتصاده مخلخلاً ويعاني من تشوهات هيكلية واضحة في ظل ريعيه كاملة وإهمال لباقي الأنشطة الاقتصادية.

إن إتخاذ التدابير الوقائية لإعادة التوازن يتطلب من الحكومة إن تعمل على تفعيل كافة الأدوات التي تتكفل بحذف وامتصاص كافة الكميات الفائضة في متغيرات الاقتصاد الكلي (الطلب الكلي), ولهذا الغرض يبرز دور السياسة الضريبية التي يمكن للحكومة استخدامها عن طريق تكييفها بشكل يعكس الدورة الاقتصادية, أي أن بإمكان الحكومة تحفيز الطلب الكلي عن طريق خفض الضرائب على مختلف أوعيتها أو زيادة الضرائب بحسب احتياج الوضع الاقتصادي السائد .

وتستطيع الدولة القيام بذلك عن طريق استخدام آلية ما يعرف بالمضاعف السلبي للضرائب "Negative tax multiplier". فبناءً على الوجهة النظرية البحتة في هذا الموضوع, فأن السياسة الضريبية بإمكانها العمل على إحداث تخفيضات في الدخل النقدية مما يؤثر مباشرة على الاستهلاك فيؤدي ذلك إلى إمتصاص الفوائض النقدية وبالتالي التخفيض من حدة التضخم أو الحد منه في حالة زيادة الضرائب, وباتجاه معاكس فان تخفيض الاستقطاع الضريبي سيعمل على زيادة الدخل وبالتالي تحفيز



الاستهلاك لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن خلال آلية المضاعف سيتم زيادة الإنتاج والخروج بالاقتصاد من حالة الركود.

لقد تباينت الآثار الاقتصادية للضرائب على متغيرات الاقتصاد الكلي تبعاً للظروف والأحداث التي واكبها تطور هذا الاقتصاد، كما أن دور الضريبة في الميزانية كان هامشياً باعتبارها أحد الموارد المالية في توفير الإيرادات.

مشكلة الدراسة:-

في ظل الظروف الاستثنائية التي واكبها الاقتصاد العراقي خلال المدة الماضية، تجلّى اعتماده على الإيراد النفطي والإصدار النقدي الجديد في تمويل الإنفاق الحكومي، ففي عقدي السبعينات والثمانينات كان الاعتماد مطلقاً على الإيراد النفطي، وفي عقد التسعينات اتجهت الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد كبديل للإيراد النفطي في تغطية نفقاتها، وكل ذلك أدى إلى اختلالات هيكلية واضحة في الاقتصاد العراقي من جهة، وشل السياسة الضريبية بكامل مفاصلها سواء أكانت إدارية أم تحصيلية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان السياسة الاقتصادية العراقية أحد أدواتها التصحيحية والتمويلية. وقد انعكس هذا الواقع على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالسياسة الضريبية لم تكن قادرة على التأثير في تلك المتغيرات، وذلك بفعل التردي الواضح في فاعلية السياسة المذكورة.

أهمية الدراسة:-

إن الواقع الذي تستند إليه حقيقة ربيعة الاقتصاد العراقي باعتماده المتزايد على النفط وفي ظل انكشاف تجاري تام، تحتم عليه دائماً البحث عن البدائل لتقليص عجز الموازنة الحكومية وتشجيع القطاعات الاقتصادية بما يضمن توسيع رقعتها، وعليه فإن البحث في موضوع السياسة الضريبية يعد إحدى الضرورات في هذه المرحلة، ذلك بسبب الدور الذي يمكن أن تؤديه الضرائب على الصعيدين السياسي والاجتماعي فضلاً عن دورها الاقتصادي.

فرضية الدراسة:-

تطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن السياسة الضريبية يمكن أن يكون لها تأثير في غالبية المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :-

- تقديم عرض نظري لتأثير السياسة الضريبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- استعراض واقع الساسة الضريبية في العراق من حيث تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن إطار تحكمه المستجدات و الظروف التي يعيشها اقتصاد البلد .
- تقديم الحلول و المقترحات التي تحاول أن تسهم في زيادة فعالية السياسة المذكورة لتصبح أكثر تأثيراً في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

حدود الدراسة:

إن الدراسة تتحرك ضمن المدة زمنية (١٩٧١ – ٢٠٠٥) ، و قد تم استبعاد ما تلاها لتعذر الحصول على بيانات دقيقة بخصوص المتغيرات التي تتناولها ، أملاً في تحليل اثر تلك البيانات في دراسة لاحقة ، علماً أن المدة المستبعدة لم تحصل فيها تغيرات مهمة على مستوى السياسة الضريبية في العراق ، بل العكس ما حصل فيها هو امتداد لما سبقها .

هيكلية الدراسة:

لغرض الخوض في تفاصيل هذه المسألة التي يحاول البحث قراءتها سنتناول المباحث التالية :-

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية على مستوى الاقتصاد الكلي

مما لا شك فيه إنه بالإمكان أن يكون لمجمل السياسات الاقتصادية (و بضمنها السياسة الضريبية) آثاراً واضحة على الاقتصاد الكلي من حيث المتغيرات الأساسية، ومن حيث المشاكل التي تختص بها ، وفي الفقرات اللاحقة سنناقش هذا الأثر:-

١. الادخار الكلي :

يمكن تعريف الادخار بصفة عامة على أنه (ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، أي هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز)^(١).



وتتحدد العلاقة بين الادخار والدخل وفق علاقة يطلق عليها دالة الادخار "Saving Function" إذ تبين هذه العلاقة كيفية تغير الادخار بتغير الدخل المتاح، أي أن الادخار يتوقف على حجم الدخل وعلى الميل للادخار^(٢). يتكون الادخار القومي في الاقتصادات الرأسمالية، بالتحديد، من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد، والادخار العام الذي تقوم به الدولة، فالدولة تلجأ عادةً إلى الضرائب لتمويل الاستثمارات، ويكون أثر الضريبة إيجابياً في الادخار العام، إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص غالباً يكون سلبياً^(٣). إذ تعد (فكرة أن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد، وبالتالي من التراكم الرأسمالي، ومن ثم الإبطاء من التقدم الاقتصادي، فكرة قديمة قدم النظرية الضريبية ذاتها)^(٤). ومن خلال علاقة الدخل بالادخار، يبدو جلياً أن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من دخول الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الادخار. إن أثر الضريبة على الادخار يتوقف بطبيعة الحال على عوامل كثيرة منها: حجم الدخل الفردي، مستوى المعيشة، التنظيم الفني لأسعار الضريبة ومدى رغبة الأفراد في العمل والإنتاج^(٥).

ويتباين أثر الضريبة في الادخار من ناحية نوعها، ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، ومن ناحية فئات الدخل التي يحصل عليها الأفراد، دخول عالية أو منخفضة. فالضرائب المباشرة التي تصيب مصادر الادخار، يكون أثرها سلبياً بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة، خاصة إذا تعلق بالفتات ذات الدخل المرتفعة التي تخصص جزء كبير من دخلها للادخار^(٦).

إذ أن فرض الضرائب على أصحاب الدخل العالية، سوف تقلل من ادخار اتهم، لأنهم سوف يحرصون على الإبقاء على المستوى الرفيع الذي يعيشون فيه، ويمولون الضرائب من الدخل الذي سيوجه إلى الادخار، أما إذا كان المكلف من أصحاب الدخل المحدودة، فإن فرض الضريبة لن يؤثر على مدخراتهم، لأنهم لا يدخرون أصلاً، بسبب عدم وجود أي فائض في الدخل يوجه للادخار^(٧). وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن أثر الضريبة على الادخار، يتمثل في إنقاص الدخل المتاح لدى الأفراد، مما يؤدي إلى نقص في الإنفاق الاستهلاكي والحد من الادخار، وبعبارة أخرى، إن فرض الضريبة سوف يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل على الحاجات والسلع المختلفة، إذ أن المستهلك يقوم بإشباع الحاجات الضرورية، ثم الحاجات التي تليها^(٨).

وينخفض حجم الادخار أيضاً عند فرض ضرائب على سلع ضرورية ذات طلب غير مرن، وذلك بسبب أن الضريبة على السلع الضرورية ستؤدي إلى نقص أكبر في حجم الدخل، بسبب زيادة المبالغ التي تخصص لشراء هذه السلع، أما إذا فرضت الضريبة على سلع كمالية، فإنها ستكون سبباً في زيادة حجم الادخار، لأن الضريبة ستؤدي إلى خفض الاستهلاك من هذه السلع^(٩).

٢. حجم قوة العمل في الاقتصاد:

إن تأثير السياسة الضريبية على حجم قوة العمل يمكن تحديده من خلال معرفة مدى تأثيرها على كمية المعروض من ساعات العمل ، حيث تلعب السياسة الضريبية دوراً كبيراً في التأثير على المعروض من ساعات العمل. إذ غالباً ما يوازن الفرد بين عائد وتكاليف العمل وعائد وتكاليف وقت الفراغ، لكي يوزع وفقاً لهذه الموازنة ساعات يومه المحدودة (٢٤ ساعة) بين العمل والراحة، فالدخل (أو أجر الساعة) هو العمل، وتكلفة العمل هي التضحية بساعة من أوقات فراغه، في حين أن عائد وقت الفراغ هي قيمة المنافع التي تعود عليه من جراء استمتاعه بوقت الفراغ وهي قيمة ذاتية تخضع لتقييم الممول نفسه وتختلف من شخص لآخر، إن قيمة الدخل الذي كان من الممكن تحقيقه لو لم يفضل الفراغ فهي تكلفة وقت الفراغ^(١٠). (إن تأثير نسب الضرائب على ساعات العمل غير واضح لأن كلاً من تأثير الدخل والاستبدال تعمل في اتجاهات مضادة، فقد يفضل البعض نتيجة للضرائب التصاعدية قضاء المزيد من أوقات الفراغ على المزيد من العمل، وقد يعمل آخرون بجد أكثر لجني المزيد من الدخل)^(١١).

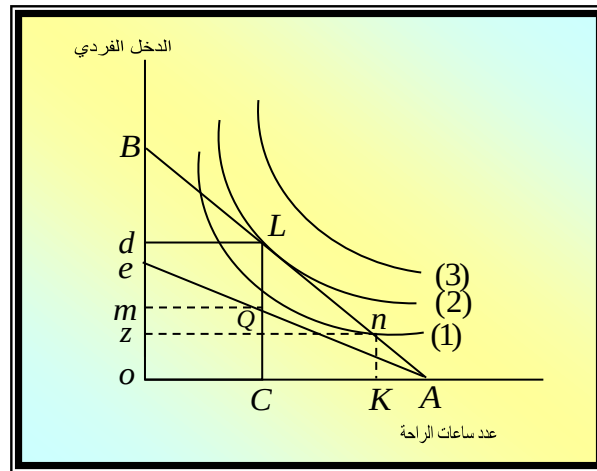
وإن معدلات الضرائب العالية قد تؤدي ببعض الأفراد من الذين ليس باستطاعتهم الاحتفاظ بأكثر من نصف إيراداتهم بسبب الضرائب العالية إلى العمل بساعات أقل، أو يتقاعدون مبكراً، بل أن بعض الأفراد الذين لهم أزواج يعملون أيضاً، فإنهم سوف يتركون سوق العمل ويعملون في المنزل إذ لا ضريبة عليه، كما أن معدلات الضريبة العالية قد تدفع بعض الأفراد الكفوءين وأصحاب إنتاجية عالية إلى ترك بلدانهم والتوجه إلى بلدان تكون فيها المعدلات الضريبية منخفضة^(١٢). وبذلك فإن الأفراد يفضلون أوقات الفراغ على أوقات العمل حين تكون معدلات الضرائب عالية، لأن تكلفة أوقات الفراغ قد انخفضت بينما ارتفعت تكلفة أوقات العمل.

ولكن من جانب آخر فإن استقطاع الضرائب العالية لجزء كبير من دخل الممول يؤدي إلى خفض دخله المتبقي بعد دفعه الضريبة، مما يدفعه إلى زيادة ساعات العمل لكي يعوض ما اقتطعته الضريبة من دخله والاحتفاظ بمستوى الدخل الذي كان يحصل عليه قبل فرض الضريبة وهذا يسمى بأثر التغيير في الدخل أو الأثر الدخل "Income effect" لضريبة الدخل^(١٣)، ويتكون هذا الأثر من شقين الأول: أثر الإحلال، ويعني إحلال ساعات الراحة بدلاً من ساعات العمل، أما الثاني فهو أثر الدخل، ويعني أن الأفراد سوف يزدون من ساعات العمل لتعويض الدخل الذي استقطعته الضريبة، ويمكن توضيح هذين الأثرين باستخدام الأشكال البيانية وفقاً لخريطة منحنيات السواء^(١٤).

٢- أ. أثر الإحلال:

ويبين الشكل (١) هذا الأثر، إذ تقاس وحدات الدخل على المحور الرأسي وعدد ساعات الراحة على المحور الأفقي، وبافتراض أن كل من الدخل الفردي وعدد ساعات الراحة يخضعان لقانون تناقص المنفعة الحدية، ووفقاً لذلك تتمثل منحنيات السواء لهذا الفرد في الشكل (١) بترتيب (١)، (٢)، (٣)، ويمثل الخط (AB) خط الدخل قبل فرض الضريبة وبذلك تكون النقطة (L) نقطة توازن الفرد حين يمس خط الدخل منحنى السواء رقم (٢)، وبذلك يكون الفرد يقضي عدداً من ساعات الراحة قدرها (AC) يحصل في مقابلها على دخل قدره (od)، وعند فرض الضريبة على كسب العمل (الدخل) فإن ذلك يؤدي إلى انتقال خط الدخل إلى أسفل بمقدار الضريبة ممثلاً بالخط (Ae) بتماس مع منحنى السواء رقم (١) عند النقطة (n)، ويتضح من ذلك أن الفرد نتيجة لفرض الضرائب، قد قام بزيادة عدد ساعات الراحة إلى (ok) بدلاً من (OC) وإنقاص عدد ساعات العمل إلى (AK) بدلاً من (Ac)، إذ انخفض دخله الصافي بعد دفع الضريبة إلى (oz)، وهكذا يتضح أن قوة أثر الإحلال قد تغلب على قوة الأثر الداخلي^(١٥).

شكل (1) أثر الإحلال للضريبة باستخدام منحنيات السواء



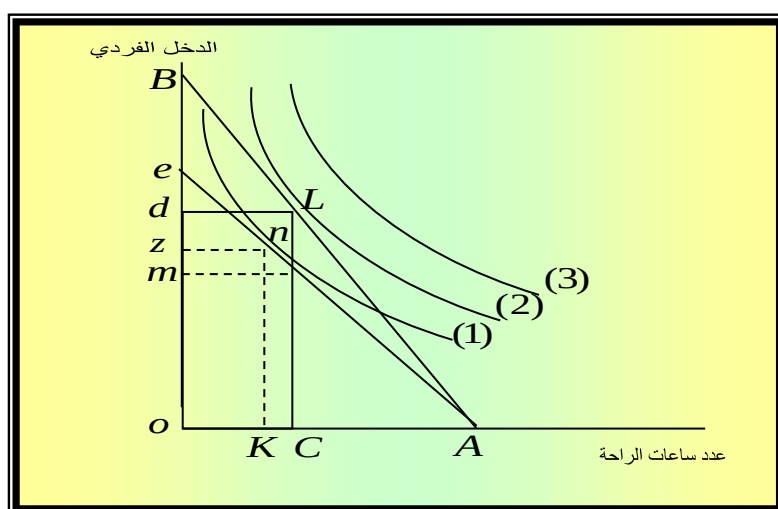
المصدر: حامد عبد المجيد دراز و سعد عبد العزيز عثمان، محمد عمر حمّاد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، القسم الثاني، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٢١١.

٢- ب. أثر الدخل:

ويوضح هذا الأثر وفقاً للشكل (٢)، إذ يقيس المحور العمودي وحدات الدخل أما المحور الأفقي فيمثل عدد ساعات الراحة، وبافتراض أن كل من الدخل الفردي وعدد ساعات الراحة يخضعان لقانون

تتناقص المنفعة الحدية، وتمثل المنحنيات (١)، (٢)، (٣)، منحنيات السواء لهذا الفرد، ووفقاً لهذا الشكل تبدو قوة الأثر الداخلي واضحة، إذ أنها قد تغلبت على قوة أثر الإحلال، إذ أن الفرد نتيجة لفرض الضريبة قام بإنقاص عدد ساعات الراحة إلى (Ok) بدلاً من (Oc)، وزاد من ساعات العمل من (Ac) إلى (AK)، إذ انخفض دخله الصافي بعد دفع الضريبة إلى (OZ) فقط. ورغم انخفاض دخله إلى (OZ) فإنه أكبر من الدخل (OM) الذي كان من المؤمل أن يحصل عليه لو استمر بنفس عدد ساعات العمل التي كان يؤديها قبل فرض الضريبة^(١٦).

شكل (٢) أثر الدخل للضريبة باستخدام منحنيات السواء



المصدر: عبد الكريم صادق بركات و يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٣٨.

وهناك أسباب نفسية وراء تفضيل الأفراد لساعات العمل على ساعات الفراغ، إذ أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفعة، أطباء، فنانين، مدراء... الخ، الذين يحبون عملهم وما يعطيهم من قوة ونفوذ وما يسجل لهم من إنجازات، كل ذلك يدفعهم للعمل أكثر حتى لو زاد معدل الضرائب على دخولهم، بالإضافة إلى كونهم سوف يسعون لجني المزيد من الدخل وتعويض ما استقطعتته الضريبة للمحافظة على نفس مستوى استهلاكهم قبل فرض الضريبة^(١٧).

ومما لا شك فيه أن معدلات الضرائب المنخفضة على الدخل، سوف تدفع الأفراد لتفضيل ساعات العمل على ساعات الراحة، مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وزيادة استهلاكهم وبالتالي زيادة الإنتاج^(١٨).

٣. الاستهلاك الكلي :

قبل أن نبدأ بتحليل أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك الكلي ، لابد من معرفة المتغيرات التي تحدد الاستهلاك، إذ يتوقف الاستهلاك على عاملين هما الدخل والميل الحدي للاستهلاك^(١٩). وبعبارة أخرى، يمكن

القول أن الاستهلاك يعتمد على الدخل من جهة وعلى الميل للاستهلاك من جهة أخرى، فعندما يزداد الدخل، يزداد تبعاً له الاستهلاك، ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل^(٢٠).

إن فرض ضريبة على الدخل بالتأكيد يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، أي الحد من حجم الاستهلاك^(٢١)، ويختلف أثر الضريبة على الدخل باختلاف شرائح المجتمع، إذ أن الضرائب التي تصيب الأغنياء لا تقلل من استهلاكهم، لأنهم سوف يدفعونها من مدخراتهم، كي لا يتأثر مستوى الاستهلاك الرفيع الذي اعتادوا عليه، أما الضرائب التي تصيب الفقراء وهي ضرائب غير مباشرة عادةً، فإنها سوف تؤدي إلى التقليل من استهلاكهم للسلع وعلى الأخص السلع ذات الطلب المرن، إن وجود هذه العلاقة العكسية بين استهلاك الطبقات الفقيرة والضرائب، التي تؤدي إلى نقص المقدرة الاستهلاكية بمقدار ما تستقطعه الضريبة من دخولهم، مما يترتب عليه إنقاص حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل، لأن هذه الطبقة هي الأكثر في المجتمعات^(٢٢).

إن الطلب على السلع يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعاً لدرجة مرونة الطلب، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر الطلب عليها بنسبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن^(٢٣)، فالسلع ذات الطلب المرن مثل السلع الكمالية يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن، أي السلع الضرورية كالأدوية، المواد الغذائية،... الخ، ومن جانب آخر يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، إذ أن الآثار النهائية للسياسة الضريبية على الاستهلاك تتوقف على خطة الدولة الإنفاقية، فإذا جمدت الدولة حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو النقصان، أما إذا قامت الدولة بإنفاق الإيرادات الضريبية في طلب بعض السلع والخدمات، فهذا يعني زيادة استهلاكها الذي سوف يعوض نقص الاستهلاك من جانب الأفراد الذي أفرزه فرض الضريبة^(٢٤).

٤. إعادة توزيع الدخل:

يعد هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستخدام السياسة الضريبية خاصة والسياسة المالية بصفة عامة، أحد أهم الأهداف الذي تسعى الدول المتقدمة والنامية اقتصادياً لتحقيقه على السواء، بسبب دوره



الكبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم الأمن القومي للمجتمع، خصوصاً مع اتساع الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء^(٢٥).

قد يترتب على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل بصورة غير عادلة، لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا عند فرض ضرائب غير مباشرة، لأنها تُعدُّ أشدَّ وقعاً على الطبقات الفقيرة، بينما تؤثر الضرائب المباشرة على الطبقات الغنية ومستوى ادخارهم^(٢٦)، يتوقف أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل على ما إذا كانت تفرض بمعدل نسبي أو بمعدل تصاعدي، فإن فرض الضرائب بمعدل نسبي يعد خالياً من العدالة لأنها لا تراعي المقدرة التكاليفية للمكلفين بها، إذ أنها حين تقطع نفس النسبة من دخول الأفراد تفرض عبئاً شديداً على الأفراد ذوي الدخل المحدودة أكثر منه على ذوي الدخل المرتفعة، أما إذا فرضت الضرائب بمعدل تصاعدي فإنها سوف تكون أكثر عدالة، لأنها تراعي المقدرة التكاليفية للمكلفين بها، كما تعمل على المساواة في التضحية بين الفقراء والأغنياء^(٢٧).

كذلك فإن دور السياسة الضريبية في توزيع الدخل يتبع السياسة العامة للدولة التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحة هذه الفئة الاجتماعية أو تلك، ففرض الضرائب مباشرة سوف يصب في صالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة (الفوائد والربح والعقارات) وفي صالح أصحاب الدخل المحدودة التغير (الأجور والمرتبات)، ولكنه في غير صالح المنظمين وأرباب الأعمال، يحدث ذلك لأن الضرائب المباشرة سوف تؤدي إلى تخفيض الدخل النقدية، ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود، وهذا في صالح أصحاب الدخل المذكورة، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تعمل على رفع المستوى العام للأسعار، أي تخفيض القوة الشرائية للنقود، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل لصالح المنظمين وأرباب الأعمال، وهي بذلك في غير صالح الدخل الثابتة وأصحاب الدخل المحدودة التغير^(٢٨).

ويمكن القول أن السياسة الضريبية لكي تنجح في إعادة توزيع الدخل ينبغي أن تتسم كل من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك بالتصاعدية، وبذلك تستطيع ضرائب الدخل أن تستقطع نسبة أكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه، أما في حالة الضرائب على السلع والخدمات تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها، بحيث تكون الضرائب المفروضة على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الأغنياء أعلى، ويطلق على هذا النوع من الضرائب اسم الضرائب على السلع وفقاً لسماتها التوزيعية (الضرائب النوعية)، وهكذا فإنه لكي تنجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل يجب أن يتحمل الأغنياء النصيب الأكبر من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك^(٢٩). كما أن للدولة دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل، إذ أن إنفاق حصيللة الضرائب يؤدي بشكل أو بآخر إلى إعادة توزيع الدخل، ويتم ذلك عندما تقوم الدولة بتقديم مساعدات مادية لأصحاب



الدخل المحدود مثل دعم أسعار السلع الغذائية، أو تقديم تعويضات شهرية للعاطلين عن العمل والعجزة والأطفال وغيرهم (مدفوعات تحويلية)^(٣٠).

٥. الإنتاج:

للضرائب آثار متعددة ومختلفة في الإنتاج، ويمكن تقسيمها على نوعين من الآثار: الأثر الأول انكماشى، والثاني أثر توسعي:

٥- أ. الآثار الانكماشية:

بما أن الضرائب المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها، فإنها سوف تتراكم في الأسواق، ولذلك سيقال المنتجون من إنتاجها، كذلك فإن الضريبة حين تقتطع جزءاً من الدخل ستؤثر على حجم الادخار، أي قلة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستثمار^(٣١)، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار، ويحدث هذا الأمر عند فرض ضرائب مباشرة تصاعدية لأن عبئها يقع على دخل الطبقات الميسورة المدخرة^(٣٢)، أما من جانب الطلب على رؤوس الأموال الإنتاجية، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى نقص الأرباح، فإن الطلب عليها سوف يقل، لأن الطلب على رؤوس الأموال يتأثر بمقدار الربح المتحقق، أما إذا زاد الربح فإن الطلب عليها يزيد^(٣٣).

كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة التي يقل فيها العبء الضريبي^(٣٤)، كما تؤدي الضرائب من ناحية أخرى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي التقليل من أرباح المنتجين مما يؤدي إلى عزوفهم عن العمل والإنتاجية، ويضاف إلى ذلك، أن الضرائب المباشرة التي تفرض على ذوي الدخل المحدود تعمل على التقليل من كفاءة العاملين ورغبتهم في العمل خاصة في مجالات المهن الحرة وفي المجالات التي تعودوا على العمل فيها ساعات إضافية رغبة منهم في تحسين مستوى دخولهم^(٣٥). وبالتأكيد فإن ذلك سوف يؤدي إلى التقليل من الإنتاج.

٥- ب. الآثار التوسعية:

في بعض الأحيان تؤدي الضرائب إلى التوسع لأن المنتجين يعملون على زيادة إنتاجهم ومضاعفة جهودهم للتعويض عن النقص الناجم عن فرض الضرائب^(٣٦).

كما أن الضريبة يمكن أن تستخدم في جذب الاستثمارات وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من قلة في رؤوس الأموال، فالإعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة على أرباح رؤوس الأموال الأجنبية، تعمل على تشجيع المؤسسات والأفراد من خارج الدولة على الاستثمار في مثل هذه الدول، إذ تولد هذه



الاستثمارات زيادة في الإنتاج الوطني، كما أن هذه الإعفاءات يمكن أن تعمل على توزيع الإنتاج جغرافياً في البلد نفسه، فعند رغبة الدولة في تشجيع صناعة في إقليم معين، فإنها تستطيع جذب المستثمرين إلى ذلك الإقليم عن طريق إعفائهم من الضرائب أو تقليلها مقارنة ببقية الأقاليم، وهذا بدوره يعمل على زيادة الإنتاج^(٣٧).

٦. المستوى العام للأسعار:

حين تقوم الدولة بفرض الضرائب على الفئات ذات الدخل المرتفع وتنفق حصيلتها على فئات المداخل المتوسطة والمتدنية، وإذ أن هذه الأخيرة تمتاز بميل كبير للاستهلاك، فسيرتفع تلقائياً طلبها على السلع والخدمات وبنسب عالية سوف يزداد الإنتاج تبعاً لذلك، إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج سوف تولد انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود أي ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار^(٣٨). ومن جانب آخر فإن قيام الدولة بإفناق حصيلة الضرائب في سداد ثمن ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، كدفع مبالغ مستحقة للموردين والمقاولين، أو مرتبات للعاملين،... الخ، ذلك سوف يولد ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، بسبب أن هؤلاء سوف ينفقون ما يحصلون عليه من الدولة في طلب سلع وخدمات^(٣٩).

وقد تولد الضريبة أثراً في المدى القصير يؤدي إلى خفض الأسعار، إذ أن طبيعة الضرائب هي إنقاص الدخل التي تكون وعاءاً لها، وبالتالي تؤدي إلى نقص في حجم الطلب الكلي على السلع، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أو المحافظة على مستواها لمدة من الزمن^(٤٠).

لقد أسندت النظريات الحديثة لمالية الدولة دوراً مهماً للسياسة الضريبية بوصفها أداة فعالة في نطاق المالية العامة الوظيفية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ تؤدي زيادة حصيلتها إلى تقييد الإنفاق الخاص، محدداً بذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، كما يؤدي انخفاض حصيلتها إلى الحيلولة دون هبوط مستوى الإنفاق النقدي مما يعيد القوة الشرائية للنقود وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والحد من الانكماش^(٤١). ولا بد من التأكيد على أن أثر الضريبة يتباين في التأثير على المستوى العام للأسعار بحسب نوع الضرائب وحسب مرونة السلع التي قد تفرض عليها الضرائب.

٧. الاستثمار الكلي :

إن الشرط الأساسي لتكوين رأس المال هو الادخار، لكن وجود المدخرات لوحدها لا يكفي، بل يجب تحويلها إلى استثمار، ولضمان تحويل المدخرات إلى استثمار لابد من توفر رغبة لدى المستثمرين، وتتدخل الضرائب بشكل كبير في اتخاذ قرار الاستثمار^(٤٢). فالضرائب العالية تؤثر سلباً على الاستثمار، فهي تؤدي إلى طرد الاستثمار الأجنبي، وتدفع المستثمر المحلي للبحث عن مشروعات



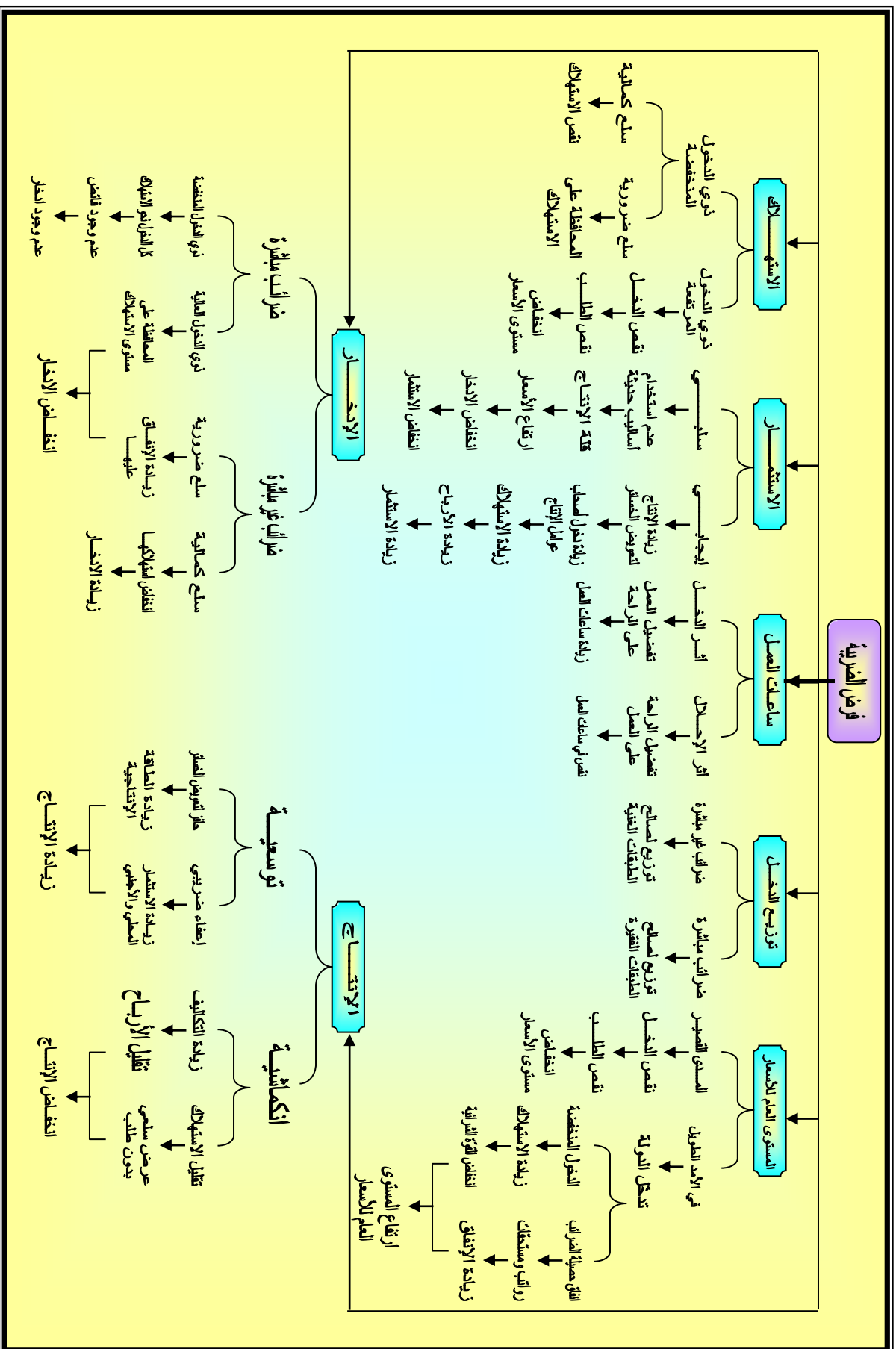
استثمارية في الخارج إذ تكون الضرائب وتكاليف الإنتاج أوطأ، وهذا يشكل عائقاً أمام عجلة النمو الاقتصادي، لأن الاستثمار الأجنبي هو الذي يجلب المعدات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة^(٤٣). ويمكن القول أن أثر الضرائب في الاستثمار يكون حلقة مفرغة في حالة عدم وجود نفقات تقوم بها الدولة، إذ تؤدي الضرائب إلى انخفاض القدرة على الادخار مما يؤدي إلى تقليل حجم الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، وإذا ما انخفض حجم تكوين رأس المال الثابت فسوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والدخل وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل حجم ادخارات الأفراد، وبذلك تتشكل حلقة مفرغة، ولكن الدولة بإنفاقها العام تقوم بكسر هذه الحلقة، فالضرائب التي يدفعها القطاع الخاص تدخل في ميزانية الدولة، فتقوم الأخيرة بتمويل الإنفاق الاستثماري وزيادته منها، وبذلك تسد النقص الحاصل في استثمارات القطاع الخاص^(٤٤).

ومن المعلوم أن أحد أهم أسباب قيام الاستثمارات هو الربح، وبذلك سينعكس أثر الضريبة في الربح على الاستثمار، إذ أن زيادة الأرباح ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الأثر السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها سوف يؤثر بالاستثمار باتجاهين مختلفين، الأول يؤدي إلى خفض الاستثمار، إذ تحول دون استخدام الأساليب الفنية الحديثة في الاستثمار، وأيضاً فالضرائب العالية على السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى الحد من الطلب عليها مما يؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وبالتالي خفض الإنتاج، أما الاتجاه الثاني فإنه يقرر زيادة الاستثمار، لأن المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى في محاولة منهم لتعويض ما استقطعتة الضريبة من أرباحهم، يقومون بزيادة الإنتاج وبأحدث الأساليب الفنية في الإنتاج^(٤٥).

وبناءً على ما سبق يوضح الشكل (٣) أثر الضريبة على متغيرات الاقتصاد الكلي السالفة الذكر.



شكل (٣) الآثار الاقتصادية المحتملة للضرائب على متغيرات الاقتصاد الكلي



المبحث الثاني / أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

أولاً: أثر الضريبة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص

يمثل الاستهلاك الخاص الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، على مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والخدمات، كما يتضمن أيضاً الإنفاق على شراء السلع والخدمات سواء تم استهلاكها في نفس الوقت أو أحتفظ بجزء منها للاستهلاك مستقبلاً.

وهناك العديد من العوامل التي تحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي في وقت ما، كالدخل والثروة، وميول الأفراد للاستهلاك، (كما ذكرنا سابقاً)، فضلاً عن الضرائب التي تعد بإجراءاتها المختلفة ذات دور مهم في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي، إذ مما لا جدال فيه إن الضريبة تقطع جزءاً من دخول الأفراد التي تتوزع بطبيعة الحال بين الاستهلاك والادخار، وبما إن الإنفاق الاستهلاكي يترجم إلى طلب في الاقتصاد، فإن ذلك يعني إن للسياسة الضريبية أهمية كبيرة في تنظيم هذا الطلب من خلال إجراءاتها المختلفة في سبيل الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي (التوازن بين الطلب والعرض)، وبعبارة أخرى يمكن القول إن دور السياسة الضريبية في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي يعمل كمنظم لهذا الإنفاق بما يضمن زيادة وتعبئة الادخار المحلي.

ولدراسة أثر السياسة الضريبية في الإنفاق الاستهلاكي في العراق فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على طبيعة مسار وتطور هذا الإنفاق خلال مدة الدراسة، ومن ثم بيان أثر الضريبة فيه.

فمن خلال الجدول (١) يمكن الوقوف على تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص، إذ يلاحظ أن الظروف والإحداث التي مر بها العراق على مدى مدة الدراسة قد لعبت دور كبيراً في ارتفاع الميل للاستهلاك في القطاع الخاص، إذ بلغ حوالي (٦٤.٩%) كنسبة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لمتوسط المدة (١٩٧١-١٩٧٩)، وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص من الدخل القومي تبلغ (٤٠.٦%) لمتوسط المدة المذكورة، فيما كان معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص يبلغ لذات المدة (٢٢.٨%)، ارتفعت هذه النسب في عقد الثمانينات إذ بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لمتوسط المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) حوالي (٦٣.٩%)، في حين كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الدخل القومي



تبلغ (٥٨.٣%)، فيما سجل معدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي انخفاضا إذ بلغ لمتوسط العقد المذكور (١٩.٤%)، إن هذا الارتفاع المتزايد في المؤشرات يبين أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد اخذ يقضم المدخرات ويقلصها مما يجعله حائلا دون استخدامها في عملية الاستثمار، إن السبب وراء ذلك هو أن اغلب أفراد الشعب العراقي هم من ذوي الدخل المحدودة والتي تمتاز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، كما أن ظروف الحرب في عقد الثمانينات قد أدت إلى قيام الحكومة بزيادة الإنفاق مستهدفة الإبقاء على مستويات الإنفاق المدني على ما هي عليه للتخفيف من وطأة الحرب على المواطنين، فضلا عن التوسع الكبير في الإنفاق على الخدمات.

وفي عقد التسعينات في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق فقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص معدلات نمو غير مسبقة، فخلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) بلغ معدل النمو فيه (١٨١.٦%)، إن السبب في ذلك هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية، فضلا عن ظاهرة التضخم التي تولدت كرد فعل طبيعي لارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود في ظل كتلة هائلة من النقود في التداول تكونت نتيجة الإصدار النقدي الجديد الذي حل محل الإيراد النفطي المنقطع في توفير إيرادات الدولة، وفي المدة (٢٠٠٢-١٩٩٦) انخفض الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من إجمالي الاستهلاك ليصل إلى (٦٦.٢%) لمتوسط المدة المذكورة كما انخفض معدل نموه وانخفضت نسبته إلى الدخل القومي إذ بلغ المؤشرين لمتوسط المدة (٢٣.٣%) و(٣٧.٤%) على التوالي، إن الانفراج النسبي للحصار في هذه المدة كان سبباً في انخفاض حجم الإنفاق عموماً، فضلا عن استقرار المستوى العام للأسعار والاتجاه التفاولي الذي ساد النشاط الاقتصادي قد دفع باتجاه تقليص الميل للاستهلاك.

و فيما يخص المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٣) فقد كان معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص يبلغ بالمتوسط (١٩.٣%)، وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الدخل القومي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي مرتفعة، إذ بلغت (٤١.٣%) و(٧٩.٦%) للمؤشرين المذكورين على التوالي.

إما إجمالي مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٠٥) فيلاحظ إن معدل الإنفاق الاستهلاكي قد بلغ لمتوسط مدة الدراسة (٤٨.٨%)، وكان الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الدخل القومي يشكل نسبة قدرها (٦٠.٣%) لمتوسط المدة، فيما بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من إجمالي الإنفاق نسبة وصلت إلى حوالي (٧٢.٤%) لمتوسط المدة.



وبناءً على ذلك يمكن القول أن ارتفاع الميل للاستهلاك ناجم من الزيادات الاسمية التي حدثت في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي من جهة، والآثار التضخمية من جهة أخرى فضلاً عن كون أغلب أفراد الشعب العراقي من ذوي الدخل المحدودة كما ذكرنا سابقاً، وفي ظل توجهات الحكومة في التوسع في الإنفاق للتخفيف من حدة الغلاء التي أخذت تضيق العيش على الأفراد، باتت الحصة التي تستقطع من الدخل للإدخار بالتلاشي، وتوجه كل الدخل تقريباً نحو الاستهلاك.

جدول (١)

تطور متوسطات نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية للمدة (١٩٧١-٢٠٠٥)

التفاصيل متوسط المدة	معدل النمو للإنفاق الاستهلاكي الخاص %	الإنفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من الدخل القومي %	الإنفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي %
١٩٧٩-١٩٧١	٢٢,٨	٤٠,٦	٦٤,٩
١٩٨٩-١٩٨٠	١٩,٤	٥٨,٣	٦٣,٩
١٩٩٥-١٩٩٠	١٨١,٦	١٢٩,١	٨٧,٩
٢٠٠٢-١٩٩٦	٢٣,٣	٣٧,٤	٦٦,٢
٢٠٠٢-١٩٩٠	٩٣,٦	٧٦,٣	٧٦,٢
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٩,٣	٤١,٣	٧٩,٦
٢٠٠٥-١٩٧١	٤٨,٨	٦٠,٣	٧٢,٤

المصدر:

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، لسنوات متفرقة.
- وزارة المالية/دائرة الموازنة.



وللوقوف على اثر السياسة الضريبية في الإنفاق الاستهلاكي الخاص سيتم الاستعانة ببعض المؤشرات كما يبينها الجدول (٢).

فبالنسبة للمدة (١٩٧١-١٩٧٩) يلاحظ أن مؤشر نسبة الحصيلة الضريبية إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص كانت متناقصة بشكل عام، إذ بلغ هذا المؤشر بالمتوسط (١٥.٨%) لهذا العقد، وقد كان مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص قد بلغ (١٤.٢%) لمتوسط عقد السبعينات، فيما بلغ مؤشر العبء الضريبي لمتوسط العقد حوالي (٦.٦%)، ومن خلال هذه المؤشرات يتبين القصور الواضح في قدرة السياسة الضريبية على التأثير في الاستهلاك الخاص وتوجيهه بما يضمن تعبئة الادخار المحلي.

أمّا فيما يخص المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) فيلاحظ أن هذه المؤشرات لم تكن أفضل حالاً، إذ بلغ مؤشر نسبة الحصيلة الضريبية إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص (١٢.٩%) لمتوسط المدة المذكورة، وكان مؤشر العبء الضريبي منخفضاً أيضاً إذ بلغ لمتوسط المدة (٦.٣%)، فيما كان مؤشر متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص قد بلغ (١١.٢%)، يلاحظ من هذه المؤشرات إن العلاقة بين الضرائب والإنفاق الاستهلاكي الخاص في هذا العقد كانت مختلفة أو لم تؤدِ الضرائب دورها كأداة لسحب الفوائض النقدية وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال الادخار، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الدولة لم تولي أهمية لدور الضرائب في تنظيم العمليات والأنشطة الاقتصادية.

وفي عقد التسعينات يبدو اختلال هذه العلاقة جلياً، إذ بالوقت الذي اخذ فيه نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالتزايد يلاحظ أن مؤشر الحصيلة الضريبية كنسبة من الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد اخذ بالتراجع، كما إن العبء الضريبي أيضاً اخذ بالتراجع، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الخاص لمتوسط المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) حوالي (٢٣٩٠.١%)، فيما كان مؤشر الحصيلة الضريبية كنسبة من الإنفاق الخاص يبلغ (٢.٦%) لمتوسط المدة، وكان العبء الضريبي لمتوسط المدة يبلغ (٢.٨%)، إن ذلك يشير إلى أنه لم يكن للسياسة الضريبية دور يذكر في توجيه الاستهلاك وتعبئته نحو الادخار المحلي.

إما في المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) فيلاحظ أن العلاقة بين الضرائب والإنفاق الخاص لم تكن فعالة أيضاً، إذ ما أخذنا بعين الاعتبار مستويات التضخم والارتفاع الكبير في الدخل الاسمية جراء ذلك، إذ بالوقت الذي بلغ نصيب الفرد من الإنفاق الخاص حوالي (٢٦١٧٦٦.٣%) لمتوسط المدة، كان العبء الضريبي منخفضاً إذ بلغ لمتوسط المدة

(١,٥%)، وكان مؤشر الحصيلة الضريبية إلى الإنفاق الخاص منخفض أيضاً إذ بلغ (٥,٧%) لمتوسط المدة المذكورة.

وعموماً فإن المدة التي شهدت تطبيق الحصار (١٩٩٠-٢٠٠٢) لم يكن للضرائب فيها دور يعول عليه في تكييف الإنفاق الاستهلاكي وتعبئة المدخرات، كما أن الدولة لم تقم بتفعيل دورها كأداة لإعادة التوازن وتنظيم عملية الاستهلاك، فقد كان نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي يشهد تزايداً في هذه المدة حتى بلغ (١٥٤٤٧٦.٩%)، في حين كان مؤشر العبء الضريبي والحصيلة الضريبية كنسبة من الإنفاق الخاص منخفضين ولا يواكب الزيادة الحاصلة في الإنفاق الخاص إذ بلغا (٢.١%) و (٤.٢%) على التوالي.

أما في ما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) فيلاحظ إن اختلال العلاقة بين الضرائب والإنفاق الخاص قد ازداد وذلك بفعل الأحداث والاضطرابات التي شهدتها هذه المدة، إضافة إلى التخفيضات الضريبية التي حدثت، فقد بلغ مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (٥٨٣١٨٦.٦%) لمتوسط المدة، في حين كان مؤشري العبء الضريبي والحصيلة الضريبية من الإنفاق الخاص يبلغان (٠.٨%) و (٣.٦%) على التوالي، ويبدو جلياً عدم قدرة الضرائب في توجيه الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

ومن أجل الوقوف بشكل أكثر دقة حول الضرائب والإنفاق الخاص، فإننا سنستعرض تلك العلاقة من جانب الضرائب غير المباشرة كونها ضرائب على الإنفاق، وهي ذات تأثير مباشر على هذا النوع من الإنفاق.

إذ يتضح من خلال الجدول (٢) إن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإنفاق الخاص خلال عقد السبعينات لم تشكل سوى نسبة قدرها (١٢.٢%)، فيما تراجعت هذه النسبة لتصل إلى (١٠.٦%) في عقد الثمانينات، أما في مدة الحصار فقد سجلت المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) أدنى نسبة للضرائب من الإنفاق الاستهلاكي الخاص إذ بلغ لمتوسط المدة (١.٨%)، فيما كانت المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) تسجل نسبة قدرها (٤.٢%) لهذا المؤشر لمتوسط المدة المذكورة، وقد بلغت هذه النسبة لأجمالي مدة الحصار حوالي (٣.١%)، وقد سجلت المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) نسبة قدرها (٢.٥%) لهذا المؤشر، وقد وصل هذا المؤشر لمتوسط المدة (١٩٧١-٢٠٠٥) نسبة قدرها (٧.٨%).

من خلال هذا المؤشر (نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص) يتضح أسلوب علاقة غير منتظمة وغير مستقرة، إذ أن التعويل الكبير على الضرائب الكمركية في حصيلة الضرائب غير المباشرة، جعل الأخيرة تتأثر بشكل كبير بحصيلة

الضرائب الكمركية، إذ فضلا عن أن الضريبة الكمركية تعمل أصلا بأسعار ضريبية شرعت منذ زمن طويل، فإن إيراداتها قد انقطعت في النصف الأول من عقد التسعينات بسبب ظروف الحصار .

وعند إجراء مقارنة بسيطة بين معدلات نمو الضرائب غير المباشرة نلاحظ إنها كانت منخفضة في عقد السبعينات والثمانينات إذ بلغت (٢٠.٥%) و(١٣.٩%) على التوالي، فيما ارتفعت هذه النسبة في المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) لتصل إلى (١٦٠.١%)، انخفضت هذه النسبة في المدة (٢٠٠٢-١٩٩٦) لتبلغ (٤٩.٤%)، وقد بلغت لإجمالي مدة الحصار (١٩٩٠-٢٠٠٥) حوالي (١٠٠.٥%)، أما في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) فقد وصلت إلى (٦٤.٦%).

وقد بلغ معدل النمو في الضرائب غير المباشرة لإجمالي مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٠٢) حوالي (٥٢.٧%)، وبناءً على مسار العلاقة بين السياسة الضريبية والإنفاق الاستهلاكي الخاص يتضح بشكل جلي إن السياسة الضريبية لم تكن فعالة في هذا المضمار، إذ أنها لم تنجح في تعبئة المدخرات عن طريق تكيف الإنفاق الاستهلاكي، كما إن ذلك قد ساهم في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة الفوائض في الطلب على حساب المعروض السلعي.



جدول (٢)

مؤشرات تطور اثر الضريبة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص للمدة (١٩٧١-٢٠٠٥)

معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص %	الضرائب غير المباشرة كنسبة من الإنفاق الاستهلاكي الخاص %	الحصيلة الضريبية كنسبة من الإنفاق الاستهلاكي الخاص %	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص	معدل نمو الضرائب غير المباشرة %	العبء الضريبي	التفاصيل متوسط المدة
٢٢,٨	١٢,٢	١٥,٨	١١٤,٢	٢٠,٥	٦,٦	١٩٧٩-١٩٧١
١٩,٤	١٠,٦	١٢,٩	٥١١,٢	١٣,٩	٦,٣	١٩٨٩-١٩٨٠
١٨١,٦	١,٨	٢,٦	٢٣٩٠,١	١٦٠,١	٢,٨	١٩٩٥-١٩٩٠
٢٣,٣	٤,٢	٥,٧	٢٦١٧٦٦,٣	٤٩,٤	١,٥	٢٠٠٢-١٩٩٦
٩٣,٦	٣,١	٤,٢	١٥٤٤٧٦,٩	١٠٠,٥	٢,١	٢٠٠٢-١٩٩٠
١٩,٣	٢,٥	٣,٦	٥٨٣١٨٦,٦	٦٤,٦	٠,٨	٢٠٠٥-٢٠٠٣
٤٨,٨	٧,٨	١٠,١	١٠٧٥٤٣,٣	٥٢,٧	٤,١	٢٠٠٥-١٩٧١

المصدر:

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، لسنوات متفرقة.

- وزارة المالية/دائرة الموازنة.

ثانياً: أثر الضريبة في المستوى العام للأسعار

تؤدي السياسة الضريبية دوراً مؤثراً في الأسعار عبر التأثير في مستوى الطلب الكلي، إذ كما ذكرنا سابقاً، تؤدي زيادة حصيلتها إلى تقييد الإنفاق الخاص وخاصة في مجال الإنفاق الاستهلاكي-وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التضخمية أو الحد من التضخم، كما يؤدي انخفاض حصيلتها إلى الحيلولة دون هبوط مستوى الإنفاق، إذ أن تخفيض أسعار الضرائب سيعمل على زيادة الدخل القابلة للتصرف لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع



والخدمات, إذ أن هذه الزيادات في الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي الخروج بالاقتصاد من حالة الركود.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتباين بحسب نوع الضرائب وأوعيتها وموارد إنفاقها, إضافة إلى نوع السلعة التي قد تفرض عليها الضريبة.

وفي العراق -كما أسلفنا- فإن الأسعار بعد أن كانت مستقرة في عقد السبعينات أخذت بالارتفاع التدريجي في عقد الثمانينات, ووصلت إلى مستويات مرتفعة في النصف الأول من عقد التسعينات, واستمر الحال على ما هو عليه مع انخفاضات طفيفة في الأسعار بين عام وآخر متأثرة بالظروف والقرارات السياسية بشكل كبير, فضلاً عن تأثرها بالظروف بالاقتصادية.

ويمكن تسليط الضوء على مسار وطبيعة العلاقة بين العوائد الضريبية والمستوى العام للأسعار في العراق, من خلال بيانات الجدول (٣), إذ تشير إلى أنه في عقد السبعينات كانت الحصلة الضريبية الكلية بالأسعار الثابتة تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو الرقم القياسي العام للأسعار وبواقع (١١.٠%) و(٦.٤%) على التوالي, مما يعني أن الضرائب كانت تعمل بشكل مقبول اقتصادياً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي, رغم أنها لم تشكل سوى نسبة قدرها (٦.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمتوسط العقد المذكور.

وفي عقد الثمانينات يلاحظ أن معدل نمو الحصلة الضريبية الكلية أخذ بالتراجع, نتيجة لظروف الحرب, فقد بلغ لمتوسط العقد (٦.٥%) بالأسعار الثابتة, في الوقت الذي كان فيه معدل نمو الرقم القياسي يأخذ بالارتفاع إذ بلغ (١٠%) لمتوسط العقد, أن نمو الأسعار بمعدل أكبر من الحصلة الضريبية يبين أن الضرائب لم تواكب التغيرات التي حدثت في الاقتصاد في تلك المدة هذا من جهة, من جهة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للعوائد الضريبية, كما أن ضالة تأثير الضرائب في الاقتصاد تتضح من خلال نسبتها المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت لمتوسط العقد (٦.٤%), ورغم أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة هامشية التأثير في الأسعار إذ كانت منخفضة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت (١%) و(٥.١%) لمتوسط العقد, فأنها تبين أن عبء الضرائب غير المباشرة أكبر نسبياً من عبء الضرائب المباشرة, وبعبارة أخرى أن أثر الضرائب المباشرة في تخفيض الأسعار كان منخفضاً, أي أنها لم تؤدي دورها في امتصاص الفوائض النقدية في الدخول, كما أن الضرائب غير المباشرة وإن كانت نسبتها أكبر من الضرائب المباشرة, إلا أنها لم تؤدي دورها



هي الأخرى في المحافظة على المستوى العام للأسعار، خاصة وان هذه المدة قد شهدت اعتماد كبير على استيراد السلع من الخارج لتغطية الاحتياجات الداخلية للبلد في ظل الحرب، الأمر الذي عمل على استيراد التضخم عن طريق السلع التي كانت متأثرة أصلاً بالتضخم في دول المنشأ، وإضافة إلى أسعار الضرائب الكمر كية عليها، أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أنه وبسبب الدعم الحكومي كان التضخم في الاقتصاد العراقي من النوع المكبوت.

وفي مدة الحصار يلاحظ الاختلال والتشوه الكبير في اتجاهات العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمستوى العام للأسعار ففي المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط معدل نمو المستوى العام للأسعار حوالي (٢٢٨.٩%) كان معدل نمو الحصيلة الضريبية يبلغ لذات المدة (١٤٣.٣%)، في حين كان معدل نموها بالأسعار الثابتة سالبا إذ بلغ (-٢٧.٩%)، كما إن نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى (GDP) كانت تبلغ (٠.٩%) و (٢%) على التوالي، في حين كان معدل نموها بالأسعار الثابتة يبلغ (-٥.٧%) و (٢.٢%)، إن ذلك يدل على تآكل القيمة الحقيقية للعوائد الضريبية، وانخفاض تأثيرها في المستوى العام للأسعار إذ كان هامشياً وشبه معدوم، ولعل السبب في ذلك هو توجه الحكومة إلى خفض الضرائب والتخفيف من عبئها في محاولة لتحسين الحالة المعيشية المتردية للأفراد في ظل الآثار السلبية للحصار.

وفي المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) ونتيجة تطبيق مذكرة التفاهم، استقر المستوى العام للأسعار ليصل معدل نموه لمتوسط المدة إلى (١٠.٨%)، في حين ارتفع معدل نمو الحصيلة الضريبية، إذ بلغ معدل نمو الإيرادات المباشرة وغير المباشرة بالأسعار الثابتة إلى حوالي (٤٠.٦%) و (٣٤.٣%) على التوالي لمتوسط المدة، وبالرغم من ذلك فإن تأثيرها في المستوى العام للأسعار ظل هامشياً، ويتضح ذلك من خلال النسب المنخفضة للضرائب المباشرة وغير المباشرة من (GDP) التي بلغت (٠.٤%) و (١%) على التوالي لمتوسط المدة.

يمكن القول بان الضرائب لم تعمل بالشكل الذي يحافظ على الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الحصار (١٩٩٠-٢٠٠٢) إذ بالوقت الذي كان فيه معدل نمو الأسعار لمتوسط المدة المذكورة يبلغ (١١.٥%)، كان معدل نمو الحصيلة الضريبية بالأسعار الثابتة يبلغ (٥.٧%) لمتوسط المدة، فضلا عن انه كنسبة من (GDP) لم تشكل سوى (٢.٢%) لذات المدة، إن ذلك يبين إن العوائد الضريبية كانت منعدمة التأثير بالمستوى العام للأسعار، كما أنها

لم تستطع مواكبة القفزات الهائلة للأسعار خلال تلك المدة, مما افرز تضخم انفجاريا, وتفاوتا كبيرا في توزيع الدخل بين الأفراد.

إما في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وعلى الرغم من إن الحصيلة الضريبية كانت تنمو بمعدل بلغ بالمتوسط (٤٢.٨%) وهو اكبر من معدل نمو الأسعار لمتوسط المدة الذي بلغ (٢١.٣%) ألا أن تأثيرها على المستوى العام للأسعار لم يكن بالمستوى المطلوب, ذلك أنها لم تشكل سوى نسبة قدرها (٠.٨%) من (GDP) لمتوسط المدة, فضلا عن إن معدل نموها بالأسعار الثابتة كان سالبا إذ بلغ (-١٨.٤%) لمتوسط المدة, أن السبب في ذلك هو الأوضاع المتردية التي شهدتها العراق في هذه المدة وتوقف أغلب الأنشطة الاقتصادية عن العمل, فضلا عن أن الإجراءات التي أُخذت في السياسة الضريبية كانت باتجاه تخفيض الأسعار.

جدول (٣)

معدلات نمو الحصيلة الضريبية الكلية و الضرائب المباشرة و غير المباشرة بالأسعار الجارية و الثابتة
للمدة (١٩٧١-٢٠٠٥)

معدل نمو الرقم القياسي العام	معدل نمو الحصيلة الضريبية الكلية (أسعار جارية) %	معدل نمو الحصيلة الضريبية الكلية (أسعار ثابتة) %	معدل نمو الضرائب المباشرة (أسعار جارية) %	معدل نمو الضرائب المباشرة (أسعار ثابتة) %	معدل نمو الضرائب غير المباشرة (أسعار جارية) %	معدل نمو الضرائب غير المباشرة (أسعار ثابتة) %	معدل نمو الحصيلة الضريبية الكلية (أسعار جارية) %	معدل نمو الحصيلة الضريبية الكلية (أسعار ثابتة) %	معدل نمو الحصيلة الضريبية كـنسبة من الـ(GDP) %	معدل نمو الحصيلة الضريبية كـنسبة من الـ(GDP) %
١٩٧١-١٩٧٩	٦,٤	٢١,٩	١١,٠	١٦,٢	٩,٤	٢٠,٠	١٤,٢	١,٥	٥,١	٦,٩
١٩٨٠-١٩٨٩	١٠,٠	١٤,٢	٦,٥	١٧,٩	٥,٦	١٣,٣	١,٤-	١,٠	٥,١	٦,٤
١٩٩٠-١٩٩٥	٢٢٨,٩	١٤٣,٣	- ٢٧,٩	١٢٤,٩	٥,٧-	١٦٠,١	٢,٢	٠,٩	٢,٠	٣,٠
١٩٩٦-٢٠٠٢	١٠,٨	٤٩,١	٣٤,٥	٥١,٣	٤٠,٦	٤٩,٤	٣٤,٣	٠,٤	١,٠	١,٤
١٩٩٠-٢٠٠٢	١١١,٥	٩٢,٦	٥,٧	٨٥,٣	١٩,٢	١٠٠,٥	١٩,٥	٠,٨	١,٤	٢,١
٢٠٠٣-٢٠٠٥	٢١,٣	٤٢,٨	- ١٨,٤	٦١,٩	٤٩,١	٦٤,٦	٤٤,٨	٠,١	٠,٧	١,١
١٩٧١-٢٠٠٥	١٢٨,٥	٤٧,٨	٥,٢	٤٦,٧	١٥,٣	٣٧,١	١٥,١	١,٠	٣,٥	٤,٧

المصدر: - البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية، نشرات متفرقة.
- وزارة المالية/دائرة الموازنة، نشرات متفرقة.

ثالثاً: اثر الضريبة في توزيع الدخل في ظل التضخم

في مطلع عقد الثمانينات بدأ التضخم يظهر في الاقتصاد العراقي، إذ ببداية الحرب العراقية- الإيرانية بدأت ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وتفاقت في ظل الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي، إضافة إلى انكماش المعروض السلعي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب المتزايد.

إن إحدى الآثار السلبية التي ولدها التضخم في الاقتصاد العراقي هو تشويه عملية إعادة توزيع الدخل، إذ يؤثر التضخم على كل من التوزيع الأولي للدخل، وكذلك على إعادة توزيع الدخل، إذ انه يعمل على خلق دخول جديدة لفئات تتضخم عوائدها بنسبة اكبر من معدلات التضخم في نطاق التوزيع الأولي للدخل، كما يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق رفع الأسعار وتخفيض مستوى الدخل الحقيقية^(٤٦).

وبقدر تعلق الأمر بأثر الضريبة في توزيع الدخل في ظل التضخم، فإن توزيع العبء الضريبي بين ما يتحمله أصحاب قوة العمل وبين ما يتحمله أصحاب الملكية يعد احد أهم مقاييس عدالة النظام الضريبي^(٤٧).

ويتبين من خلال بيانات الجدول (٤) إن تعويضات المشتغلين* كنسبة من (GDP) بلغت (٢٤.٩%) لمتوسط عقد السبعينات، ثم ارتفعت قليلا في عقد الثمانينات لتصل إلى (٣٠.٤%) لمتوسط المدة، وكانت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى تعويضات المشتغلين تبلغ (٢٠.٣%) و(١٦.٦%) على التوالي لمتوسط المدتين الآتيتي الذكر.

أما في ما يخص مدة الحصار فيلاحظ إن تعويضات المشتغلين كنسبة من (GDP) قد بلغت (٣٢.٧%) لمتوسط المدة (١٩٩٥-١٩٩٠)، ثم انخفضت هذه النسبة في المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) إلى (١٢.١%)، وقد كانت الضرائب غير المباشرة كنسبة من تعويضات المشتغلين تبلغ (٥.٩%) و(١٠.٦%) لمتوسط المدتين المذكورتين على التوالي، أما في ما يخص فائض العمليات فيلاحظ إنها قد شكلت نسبة قدرها (٦٧.٣%) لمتوسط المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) و(٤٨.٥%) لمتوسط المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢)، وكانت نسبة الضرائب المباشرة من فائض العمليات تبلغ (٢.٩%) و(١.٢%) لمتوسط المدتين المذكورتين سابقاً.



أمّا في ما يخص المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٣) فقد كانت تعويضات المشتغلين كنسبة من (GDP) تبلغ (١٤.٣%)، وكانت الضرائب غير المباشرة تبلغ نسبة قدرها (٥.٢%) من تعويضات المشتغلين، أما فائض العمليات فقد شكل نسبة قدرها (٦٨.٩%) من نسبة (GDP)، وكانت نسبة الضرائب المباشرة منه تبلغ (٠.٣%).

وإذا ما تناولنا إجمالي المدة (١٩٧٠-٢٠٠٦) نجد فيها تعويضات المشتغلين كنسبة من (GDP) قد بلغت (٢٥.١%) لمتوسط المدة، وكانت الضرائب غير المباشرة كنسبة منها تبلغ (١٨.٩%) لمتوسط المدة ذاتها، وكانت نسبة فائض العمليات من (GDP) لمتوسط المدة ذاتها تبلغ (٦٣.٤%)، وكانت نسبة الضرائب المباشرة من فائض العمليات تبلغ (٣.٢%).

وبناءً على ذلك فإن النسب المتقاربة للمشتغلين من (GDP) في أغلب مدد الدراسة، تشير إلى عدم مواكبة الأجور والرواتب للتطورات التي حدثت في الاقتصاد، إذ أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار من (٦.٤%) في عقد السبعينات إلى (١٠.٠%) في عقد الثمانينات، ثم إلى (١١.٥%) في عقد التسعينات (وكما لاحظنا ذلك في الجدول (٢٣)) إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، وبعبارة أخرى يمكن القول إن السياسات الخاصة بالأجور والرواتب كانت ثابتة نسبياً على الرغم من الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار والزيادات الاسمية الكبيرة في (GDP).

ومن ناحية أخرى فإن فائض العمليات قد شكل نسبة قدرها (٦٣.٤%) من (GDP) لمتوسط مدة هذه الدراسة، إن الجزء الأعظم من الناتج وفائض العمليات كان يعود للقطاع النفطي، وحتى بداية عقد التسعينات وفرض الحصار الاقتصادي على العراق أصبحت مساهمة حصة رؤوس الأموال الخاصة تشكل جزءاً أكبر من قبل في الناتج المحلي الإجمالي وفائض العمليات، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة فائض العمليات من الناتج المحلي الإجمالي لم تبلغ سوى (٥٧.٤%) لمتوسط مدة الحصار، وهذا يعني إن التطور الذي حصل في فائض العمليات لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاص، قد حل محل النقص الحاصل في هذه العوائد نتيجة توقف إيرادات القطاع النفطي.

ويلاحظ من خلال الجدول (٤) إن التطور الذي حصل في عوائد فائض العمليات لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة كنسبة من (GDP)، قابله انخفاض نسبي في نسبة تعويضات المشتغلين (الأجور والرواتب) كنسبة من (GDP)، إذ بلغت حوالي (٢٥.١%) لمتوسط مدة الدراسة، وكذلك كان الحال لباقي مدد الدراسة.



وتكمن عدالة توزيع الضرائب في تطبيق مبدأ القدرة على الدفع تطبيقاً عادلاً، ولمعرفة عدالة هذا التوزيع لابد من مقارنة ما تتحمله كل من فئتي العاملين والمالكين من الضرائب، مع حصة كل منها من الناتج المحلي الإجمالي.^(٤٨)

وفي هذا الصدد يدل اتساع الفجوة بين تعويضات المشتغلين وفائض العمليات من جهة وعبء الضرائب الذي يتحمله كل منهما بالمقارنة مع حصته من الناتج من جهة أخرى على الدور الضئيل الذي تؤديه الضرائب كأداة في إعادة التوازن الاجتماعي.^(٤٩)

فقد كانت أدنى نسبة سجلتها الضرائب الكلية من تعويضات المشتغلين تبلغ (٧.٨%) في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) وكانت أعلى نسبة سجلتها هي (٢٦.٥%) في المدة (١٩٧٩-١٩٧٠)، في حين كانت نسبة الضرائب الكلية إلى فائض العمليات تبلغ (١.٦%) كأدنى نسبة لها في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وكانت أعلى نسبة وصلت إليها الضرائب الكلية من فائض العمليات تبلغ (١٩.٧%) في المدة (١٩٨٠-١٩٨٩).

ومن كل هذا يتبين عدم عدالة التوزيع الذي تقوم به الضرائب، إذ أن هذا التوزيع يعتبر لصالح أصحاب الملكية على حساب أصحاب قوة العمل، ففي ظل الأثر التضخمي لم تستطع الضرائب تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة في الحصيلة الضريبية يعتبر أثره مشابهاً لأثر التضخم في رفع الأسعار، إذ أن عبء الضرائب يقع على الدخل الذي يخصص للاستهلاك وبالتالي يقع الجزء الأكبر من عبء الضرائب على ذوي الدخل المنخفض بسبب ميلهم العالي للاستهلاك، في حين عبء التضخم يقع على الدخل بأكملها بما في ذلك الجزء المخصص للاستهلاك. كما إن التهرب الضريبي وكثرة الإعفاءات والسماحات في النظام الضريبي العراقي أدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية من جهة، وتركز الثروات بأيدي فئة قليلة استغلت هذه الإعفاءات واتجهت نحو المضاربة بالعقار وعمليات البيع والشراء بدل من الاتجاه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي وضعت الإعفاءات أصلاً من أجل تحفيزه من جهة أخرى، قد ساهم في تهميش دور السياسة الضريبية في ظل المعدلات العالية للتضخم.



جدول (٤)

الأهمية النسبية للضرائب في تعويضات المشتغلين وفائض العمليات للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦)

متوسط المدة		التفاصيل						
تعويضت المشتغلين كنسبة من %GDP	الإيراد الضريبي الكلي كنسبة من تعويضات المشتغلين %	الضرائب غير المباشرة كنسبة من تعويضات المشتغلين %	فائض العمليات كنسبة من %GDP	الإيراد الضريبي الكلي كنسبة من فائض العمليات %	الضرائب المباشرة كنسبة من فائض العمليات %	معدل نمو الرقم القياسي العام %		
١٩٧٠-١٩٧٩	٢٤.٩	٢٦,٥	٦٣.٣	١٣.١	٢.٨	٦.٤		
١٩٨٠-١٩٨٩	٣٠.٤	٢٠.٤	٦٣.٧	١٩.٧	٥.٦	١٠,٠		
١٩٩٠-١٩٩٥	٣٢.٧	٨.٤	٦٧.٣	٤.٣	٢.٩	٢٢٨.٩		
١٩٩٦-٢٠٠٢	١٢.١	١٤.٣	٤٨.٥	٤.٩	١.٢	١٠.٨		
١٩٩٠-٢٠٠٢	٢١.٦	١١.٦	٥٧.٤	٤.٧	١.٩	١١١.٥		
٢٠٠٣-٢٠٠٦	١٤,٣	٧,٨	٦٨,٩	١,٦	٠,٣	٢١,٣		
١٩٧٠-٢٠٠٦	٢٥,١	١٨,٤	٦٣,٤	١١,٢	٣,٢	٤٧,٧		

المصدر:

- البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية، نشرات متفرقة.

- وزارة المالية/دائرة الموازنة، نشرات متفرقة.



رابعاً: أثر الضرائب في الإنتاج

تؤثر الضرائب على الإنتاج - نظرياً- بأحد اتجاهين، الأول: يكون أثرها انكماشياً، أي تؤدي إلى تخفيض الإنتاج، والثاني: توسعياً أي أن المنتجون يزدون من إنتاجهم لتعويض النقص الذي حصل في أرباحهم نتيجة دفع الضرائب، كما إن الإعفاءات الضريبية تساهم أيضاً في رفع قيمة الإنتاج. بطبيعة الحال فإن المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالاستهلاك والادخار والإنتاج... الخ، تتأثر الواحدة بالأخرى، إذ إن نقص استهلاك سلعة معينة سيترتب عليه نقص في إنتاجها، ذلك إن نقص الطلب عليها سيولد معروضا فائضا منها مما يدفع بالمنتجين إلى الحد من إنتاجها.

وفي العراق يمكن ملاحظة تطور العلاقة بين الضرائب والإنتاج من خلال الجدول (٥)، إذ يتضح إن معدل نمو الإنتاج لمتوسط المدة (١٩٧١-١٩٧٩) بلغ (٢٨,١%)، في الوقت الذي كان فيه معدل نمو الضرائب غير المباشرة لذات المدة يبلغ (٢٠,٥%)، كانت الضرائب غير المباشرة كنسبة من قيمة الإنتاج تبلغ (٢,٨%) لمتوسط المدة ذاتها، إن هذه النسبة الهامشية للضرائب تعود إلى إهمال الحكومة للدور التمويلي للضرائب، والدور الاجتماعي لها، في ظل الاعتماد المطلق على الإيراد النفطي وخصوصاً بعد تأميمه في النصف الأول من عقد السبعينات.

أما في المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) فيلاحظ إن أثر الحرب العراقية - الإيرانية قد بدا واضحاً على كل من الإنتاج والضرائب غير المباشرة، إذ انخفض معدل نمو الإنتاج ليبلغ (٨,٨%) لمتوسط هذه المدة، وكذلك قد انخفض معدل نمو الضرائب غير المباشرة إذ بلغ (١٣,٣%) لمتوسط المدة ذاتها، إلا إن نسبة الضرائب إلى قيمة الإنتاج قد ارتفعت بشكل طفيف، إذ بلغت حوالي (٣,٣%) لمتوسط المدة، وحتى مع هذا الارتفاع فإن دور الضرائب ظل هامشياً في التأثير على الإنتاج، ولعل ذلك يصب في الاتجاه الذي تبغيه الدولة في تلك المرحلة، إذ كان لابد من تشجيع الإنتاج المحلي لسد النقص الحاصل في المواد الاستهلاكية في ظل ظروف الحرب.

أما فيما يخص المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) فقد بلغ معدل نمو الإنتاج (١٣١,٤%) لمتوسط المدة، إن هذا النمو المرتفع في الإنتاج ظاهري، إذ يعود إلى التضخم الذي تمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار، كما إن أثر التضخم يبدو واضحاً في معدل نمو الضرائب غير المباشرة التي بلغ معدل نموها (١٦٠,١%) لمتوسط المدة المذكورة، إلا إنها لم تشكل سوى نسبة قدرها (٢,٤%) من قيمة الإنتاج لمتوسط المدة ذاتها، إن هذا الاختلال في العلاقة بين الإنتاج والضرائب غير المباشرة يؤثر مدى ضعف السياسة الضريبية في تحقيق مهامها في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العراقي بأمر الحاجة إلى الإيرادات من



أثر السياسة الضريبية

جهة ، كما كان بحاجة إلى أداة تعمل على الحد من الأثر التضخمي في الاقتصاد وامتصاص الفوائض النقدية من جهة أخرى .

وفي المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) نلاحظ إن معدل نمو الإنتاج قد ارتفع ليصل إلى (١١٧,١%) لمتوسط المدة، في حين كان معدل نمو الضرائب غير المباشرة لمتوسط المدة يبلغ (٤٩,٤%)، وتبين هذه النسبة المنخفضة هامشية التأثير الذي تؤوله السياسة الضريبية في توجيه الإنتاج بما يصب في تنمية الاقتصاد و مواجهة حالات النقص في العرض الكلي للسلع و الخدمات .

وإجمالاً فإن مدة الحصار (١٩٩٠-٢٠٠٢) قد شهدت اختلالاً واضحاً في العلاقة بين الإنتاج والسياسة الضريبية، ففي الوقت الذي وصل فيه معدل نمو الإنتاج إلى (١٢١,٩%) لمتوسط مدة الحصار، كانت الضرائب غير المباشرة تشكل ما نسبته (٢,٠%) من الإنتاج لمتوسط المدة المذكورة.

أما فيما يخص المدة (١٩٧١-٢٠٠٥) فيلاحظ إن السياسة الضريبية قد سارت باتجاه غير مؤثر في الإنتاج، فقد وصل معدل نمو الناتج لمتوسط المدة حوالي (٥٩,٥%) ، وكان معدل نمو الضرائب غير المباشرة يبلغ (٣٧,١%) لمتوسط المدة ، وقد كانت نسبة الضرائب غير المباشرة من الإنتاج تبلغ (٢,٥%) لمتوسط المدة المذكورة وهي نسبة ضئيلة جداً، و يعود سبب ذلك إلى أن الأغلبية العظمى من المشاريع الإنتاجية في العراق هي ضمن القطاع العام أو قطاع الدولة، ولعلها لو كانت ضمن القطاع الخاص لكانت السياسة الضريبية أكثر تأثيراً في اتجاهات الإنتاج ومساراته .

جدول (٥)

الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة في قيمة الإنتاج للمدة (١٩٧١-٢٠٠٥)

الضرائب غير المباشرة كنسبة من قيمة الإنتاج %	معدل نمو الضرائب غير المباشرة %	معدل نمو الإنتاج	التفاصيل المدة
٢,٨	٢٠,٥	٢٨,١	١٩٧٩-١٩٧١
٣,٣	١٣,٣	٨,٨	١٩٨٩-١٩٨٠
٢,٤	١٦٠,١	١٣١,٤	١٩٩٥-١٩٩٠
١,٧	٤٩,٤	١١٧,١	٢٠٠٢-١٩٩٦
٢,٠	١٠٠,٥	١٢١,٩	٢٠٠٢-١٩٩٠
٠,٧	٦٤,٦	١٦,٩	٢٠٠٥-٢٠٠٣
٢,٥	٣٧,١	٥٩,٥	٢٠٠٥-١٩٧١



المصدر: الهيئة العامة للضرائب، قسم الإحصاء والأبحاث ، نشرات متفرقة

المبحث الثالث / الحلول و المقترحات

إن أسبقيات العمل لتنفيذ خطة إصلاح السياسة الضريبية في العراق لتكون أكثر تأثيراً في الواقع الاقتصادي يجب أن يتم بالاعتماد على الأسس التالية، باعتبارها خطوطاً إرشادية يتمحور العمل حولها:

- ١- تشخيص نقاط الضعف في النظام الضريبي الحالي •
- ٢- تخطيط وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية على المديين القصير والمتوسط.
- ٣- من الأهمية بمكان العمل على تحسين قدرة الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك في جباية الإيرادات الحالية من جهة، والعمل على تطوير إمكانياتهما الإدارية والجبائية على نطاق واسع في مجال الضرائب في المستقبل.
- ٤- توسيع الوعاء الضريبي وتحسين جباية الإيرادات والإدارة، و بما يتلائم و طبيعة الاقتصاد العراقي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نلخص الملامح المستقبلية للاستراتيجية الملائمة لإصلاح السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي والنهوض بها (مستفيدين من كل ما تم استعراضه سابقاً) بما يأتي:

١- إن نقطة الانطلاق الصحيحة في عملية الإصلاح الضريبي يجب أن تكون قائمة على مرتكزين أساسيين:

- الأول: توسيع الوعاء الضريبي •
- الثاني: خفض أسعار الضرائب •

كل ذلك في سبيل تدعيم حجم الإيرادات الضريبية لتتشكل في المستقبل موارد تمويلية لا يستهان بها، ولتصبح مكملة للدور الذي تؤديه الإيرادات النفطية.

٢- تحسين أداء الإدارة الضريبية وذلك عن طريق تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي، ورفع الكفاءة الفنية لكادر الإدارة الضريبية، وإعادة تأهيله، وإتباع أساليب متطورة وأكثر حداثة في عمليتي حصر وتحصيل الضرائب ، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب البلدان المتطورة في هذا الجانب .

٣- السعي قدر المستطاع نحو تحقيق العدالة في النظام الضريبي عن طريق إلغاء التمييز الضريبي لأنواع معينة من الاستثمارات قد لا تخدم متطلبات الاقتصاد العراقي، فقط لأنها تعود لاتجاه معين يلاقي ميلاً واستثنائاً على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، مما ينجم عن ذلك احتمال تكثيف الاستثمارات في نشاط معين وإهمال بقية الأنشطة .



٤- إن عملية النهوض بالواقع الضريبي وإصلاحه يجب أن تراعي تحقيق غايات اقتصادية معينة أبرزها:

أ- توظيف الإيرادات الضريبية لغرض خدمة العملية التنموية في الاقتصاد العراقي, والتركيز على إعطائها أهمية خاصة لأداء هذه الوظيفة, وبذلك ستتحول تلقائياً عملية جمع الإيرادات الضريبية من كونها عملية تمويلية مجردة من الأهداف الاقتصادية, إلى عملية تنموية تبتغي تحقيق غايات اقتصادية معينة الهدف منها النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

ب - السعي نحو (زيادة معدل الاستثمار), ويمكن أن يتم ذلك عن طريق اعتماد (الإعفاءات الضريبية), التي يمكن أن تسهم في تشجيع بعض الأنواع من الاستثمارات, أو زيادة (معدل الضرائب القائمة بشكل تصاعدي) لغرض عرقلة البعض الآخر غير المرغوب به.

ج- معالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ أمد طويل جداً من خلال زيادة فرص العمل التي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية.

د- توظيف الضرائب الكمر كية لغرض تقليل اثر التقلبات الدورية العالمية الناجمة عن الارتباط بالسوق الدولية, وهنا لابد من ضمان نجاح السياسة الضريبية في فرض القيود على الاستيرادات الكمالية, وفرض الضرائب لزيادة الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي.

هـ- توظيف الضرائب المباشرة والتصاعدية والضرائب غير المباشرة لمواجهة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر.

و- التركيز على تقليل التفاوت في توزيع الدخل, وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية, كل ذلك باعتماد أدوات السياسة الضريبية, وهذه العملية الغاية منها دعم العملية التنموية في الاقتصاد العراقي.

ز- يجب أن تكون الإعفاءات الضريبية والمحفزات المالية الوسيلة المثلى لتشجيع المنشآت الخاصة وتعزيز دورها في الاقتصاد العراقي.

٥- ضمان تحقيق التناسق والانسجام بين التغيرات الحاصلة في كل ضريبة على حدة مقارنة ببقية أنواع الضرائب ضمن إطار النظام الضريبي, وذلك لضمان عدم التخلخل في أداء هذا النظام من جراء تعارض (التغيرات) بين ضريبة وأخرى.

٦- يجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية والمصادقية, مما يدعم ويعزز الثقة بهذا النظام في الأجل الطويل.

٧- السعي نحو التغلب على كل نقاط الضعف التي رافقت أداء السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي منذ أمد طويل , والتي أفرزت صوراً مشوهة لعمل هذه السياسة , ويمكن أن يتم ذلك عبر إجراءات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أ- تحديد نقاط الضعف والخلل في النظام الضريبي الحالي.
- ب- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في أداء سياستها الضريبية.
- ج- تفعيل دور الضرائب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حدا سواء وإدامتها.
- د- تفعيل دور الضرائب في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي في السوق العالمية.
- هـ- تعزيز دور الضرائب لتصبح ممول مهم للإيرادات الحكومية.
- و- تفعيل دور الضرائب لمعالجة المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

٨- تبني بعض لإجراءات للنهوض بالوعي الضريبي للفرد العراقي وذلك عن طريق :

أ- تفعيل دور الأعلام بمختلف أدواته، وبمنهجية إعلامية منتظمة تطرح من خلالها مواضيع البعد الوطني للضريبة وأهمية الالتزام بدفعها باعتبارها تعبير حقيقي عن معنى المواطنة، وباعتبارها نتاج عملية التضامن الاجتماعي.

ب- وضع برامج تثقيفية تستهدف الأطفال لتنمي عندهم معنى الضريبة وأهميتها في تنمية المجتمع، أسوة بما تفعله الدول المتقدمة إذ تعتمد إلى طرح ما تريده عبر حكايات قصيرة بأسلوب جذاب تستهوي الأطفال*.

ت- العمل على بناء علاقات طيبة بين الدوائر الضريبية والمواطنين، من خلال تمكين المواطنين من الاطلاع على جهات إنفاق مبالغ الضريبة التي جبيت منهم، إضافة إلى العمل على إشعار دافعي الضرائب بمادية الضريبة، أي جعل المكلفين يحسون ويرون بان ما يدفعونه على شكل ضرائب إنما يعود إليهم بشكل خدمات هم بحاجة إليها في مدنهم ومحافظاتهم.

ث- العمل على تحسين صورة وسمعة الدوائر المالية وإزالة ما لحق بها من تشويه جراء التصرفات والأفعال التي كانت تستخدمها مع المواطنين أيام النظام السابق، عن طريق إبراز الدور الخدمي لهذه الدوائر ونفي النظرة البوليسية لهذه الدوائر، فقد كانت هذه الدوائر تجبي الضرائب من المواطنين بشكل كفي بعيداً عن نص القانون وروحه، إذ كان الهدف هو جمع أكبر قدر ممكن من المال على شكل ضرائب دون النظر لقابلية المكلفين على الدفع، أو حجم الوعاء الضريبي، علاوة على ذلك لم تكن تلك الإيرادات تصرف في مواضع تلبي احتياجات المواطنين في الخدمات العامة، كل هذا أدى إلى بروز ظاهرة التهرب الضريبي بشكل واسع.



ج- تنمية الثقافة القانونية الضريبية لدى المكلفين، عن طريق تعميم ونشر القوانين الضريبية النافذة وتسهيل عملية اطلاع المكلفين عليها.

د- تشجيع المكلفين على دفع الضرائب المستحقة عن طريق منح خصومات ضريبية، للمكلفين الذين يدفعون ما أستحق عليهم من ضرائب في الأشهر الأولى من السنة التقديرية، وتتدرج نسب الخصومات للأشهر اللاحقة.

٩- السعي إلى إصلاح الإدارة الضريبية لتكون أكثر فاعلية عن طريق :

أ- تكوين فريق من المسؤولين المقتدرين والمكرسين لإصلاح إدارة الضرائب، يتزامن مع التزام سياسي صريح ومستمر.

ب- إستراتيجية جيدة ومحددة، ومتناسبة للإصلاح وفقاً لظروف البلد.

ت- تأهيل الكادر الضريبي، عن طريق تدريب مناسب للموظفين وموارد إضافية لإدارة الضرائب.

ث- إجراء تغييرات أساسية في نظام الحوافز بالنسبة للمكلفين، والقائمين على إدارة الضرائب.

وفي ضوء تجارب الإصلاح في هذا المجال التي قامت بها بعض الدول، تقترح الدراسة بعض الخطوط الإرشادية التي يمكن الاعتداد بها في هذا المضمار، آخذين بنظر الاعتبار الإمكانيات المتوفرة لهيئة الضرائب، واتجاهات التحول الاقتصادي في العراق:

أ- إتباع معايير حسابية حديثة وجداول بالضرائب الجديدة، ووضع نظام مبسط لبيان حقوق دافعي الضرائب وواجباتهم، إضافة إلى مكنة النظام الضريبي، كما تستدعي الحاجة إلى تدريب الملاك الضريبي على التعامل

مع المتغيرات السريعة في بيئة اقتصاد السوق الجديدة^(٥٠).

ب- وفي مجال تطوير الكادر الضريبي، يمكن تطوير الكادر الضريبي عن طريق إنشاء معهد خاص لتدريب الملاكات الضريبية على أصول المحاسبة الضريبية، يحاضر فيها أساتذة مؤهلون وأكفاء، كما يمكن تطوير الملاكات الحالية ذات الخبرات المكتسبة في العمل في هذا المجال عن طريق تشجيعهم على إكمال دراستهم الجامعية (صباحاً أو مساءً)، للوصول إلى مستوى عالي من التفاوض والحوار بين الموظف الضريبي والمكلف^(٥١).

ج- إنشاء وحدات كبار المكلفين**، أسوة بباقي الدول النامية، ويتم تحديد كبار المكلفين وفق معايير معينة مثل (الربح الصافي السنوي المتحقق، مقدار الضرائب المسددة سابقاً، حجم الأنشطة التي يمتلكها المكلف ،.... الخ)، إن الهدف من إقامة مثل هذه الوحدات هو حصر وتحصيل الضرائب من هذه الفئة من المكلفين، وبالتالي تأمين حجم مناسب من التحصيلات الضريبية والذي توفره مثل هذه الفئة من المكلفين، وتحكم هذا القسم أنظمة خاصة تقوم بتقديم الخدمات والمعلومات الإرشادية، إضافة إلى



إدارة قوية وفعالة لمخاطر التقدير والمتمثلة في تصاريح المكلفين عن مختلف ضرائبهم، كما إن هذا القسم يقوم بإدارة جميع أنواع الضرائب والرسوم (المباشرة وغير المباشرة)، تجدر الإشارة هنا إلى أن إنشاء مثل هذه الوحدات تعد تجربة مهمة لإدخال هيكل تنظيمي جديد وتطبيق أنظمة وإجراءات جديدة، كما جرى في العديد من الدول النامية مثل سوريا.^(٥٢)

د- العمل على إصلاح نظام الحوافز (الأجور والرواتب) أحد العوامل المهمة في تحقيق الإصلاح في الجهاز الإداري، لغرض القضاء على الفساد من جانب، واجتذاب أفضل الخبرات والكفاءات من جانب آخر^(٥٣).

هـ- ولغرض تبسيط عمل الإدارة الضريبية من ناحية مبادئ إدارة الضريبة، فيمكن جمع كل النصوص الخاصة بإدارة الضريبة في نص واحد مع الإشارة إلى إنها تعكس أكثر من مجال واحد من الإدارة الضريبية، بدلاً من عرض نفس المبادئ لكل ضريبة في كل الضرائب المختلفة إضافة إلى ذلك يجب أن يكون القانون منظماً بأسلوب يشمل المهمات الضرورية للإدارة الضريبية* وهذا الشكل من التنظيم يدعى التنظيم الوظيفي^(٥٤).

و - إعادة هندسة النظام الضريبي بحيث يصبح قابل للإدارة بواسطة المكننة، واعتماد رقم ضريبي موحد وملف رئيسي لكل مكلف، بما يحقق مصلحة المكلف والدوائر الضريبية على حد سواء.



الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:-

١- بناءً على مسار العلاقة بين السياسة الضريبية والإنفاق الاستهلاكي الخاص يتضح بشكل جلي إن السياسة الضريبية لم تكن فعالة في هذا المضمار, إذ أنها لم تنجح في تعبئة المدخرات عن طريق تكييف الإنفاق الاستهلاكي, كما إن ذلك قد ساهم في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة الفوائض في الطلب على حساب المعروض السلعي.

٢- إن الارتفاع المتزايد في المؤشرات و الذي حصل خلال عقد الثمانينات يبين أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد اخذ يقضم المدخرات ويقلصها مما يجعله حائلا دون استخدامها في عملية الاستثمار, إن السبب وراء ذلك هو أن اغلب أفراد الشعب العراقي هم من ذوي الدخل المحدودة والتي تمتاز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك, كما أن ظروف الحرب في عقد الثمانينات قد أدت إلى قيام الحكومة بزيادة الإنفاق مستهدفة الإبقاء على مستويات الإنفاق المدني على ما هي عليه للتخفيف من وطأة الحرب على المواطنين, فضلا عن التوسع الكبير في الإنفاق على الخدمات.

٣- أن ارتفاع الميل للاستهلاك ناجم من الزيادات الاسمية التي حدثت في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي من جهة, والآثار التضخمية من جهة أخرى فضلا عن كون اغلب أفراد الشعب العراقي من ذوي الدخل المحدودة كما ذكرنا سابقا, وفي ظل توجهات الحكومة في التوسع في الإنفاق للتخفيف من حدة الغلاء التي أخذت تضيق العيش على الأفراد, باتت الحصة التي تستقطع من الدخل للإدخار بالتلاشي, وتوجه كل الدخل تقريبا نحو الاستهلاك.

٤- عدم عدالة التوزيع الذي تقوم به الضرائب, إذ أن هذا التوزيع يعتبر لصالح أصحاب الملكية على حساب أصحاب قوة العمل, ففي ظل الأثر التضخمي لم تستطع الضرائب تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع, ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة في الحصيلة الضريبية يعتبر أثره مشابهاً لأثر التضخم في رفع الأسعار, إذ أن عبء الضرائب يقع على الدخل الذي يخصص للاستهلاك وبالتالي يقع الجزء الأكبر من عبء الضرائب على ذوي الدخل المنخفضة بسبب ميلهم العالي للاستهلاك, في حين عبء التضخم يقع على الدخل بأكملها بما في ذلك الجزء المخصص للاستهلاك. كما إن التهرب الضريبي وكثرة الإعفاءات والسماحات في النظام الضريبي



العراقي أدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية من جهة، وتركز الثروات بأيدي فئة قليلة استغلت هذه الإعفاءات واتجهت نحو المضاربة بالعقار وعمليات البيع والشراء بدل من الاتجاه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي وضعت الإعفاءات أصلاً من أجل تحفيزه من جهة أخرى، قد ساهم في تهميش دور السياسة الضريبية في ظل المعدلات العالية للتضخم.

٥- فيما يخص المدة (١٩٧١-٢٠٠٥) فيلاحظ إن السياسة الضريبية قد سارت باتجاه غير مؤثر في الإنتاج، فقد وصل معدل نمو الناتج لمتوسط المدة حوالي (٥٩,٥%)، وكان معدل نمو الضرائب غير المباشرة يبلغ (٣٧,١%) لمتوسط المدة، وقد كانت نسبة الضرائب غير المباشرة من الإنتاج تبلغ (٢,٥%) لمتوسط المدة المذكورة وهي نسبة ضئيلة جداً، ويعود سبب ذلك إلى أن الأغلبية العظمى من المشاريع الإنتاجية في العراق هي ضمن القطاع العام أو قطاع الدولة، ولعلها لو كانت ضمن القطاع الخاص لكانت السياسة الضريبية أكثر تأثيراً في اتجاهات الإنتاج ومساراته.

و أخيراً □ :-

إن هناك ضرورة لابد منها، تتمحور حول تفعيل المقترحات التي خرجت بها الدراسة، وجعلها ضمن دائرة التداول والنقاش، الذي من المفترض أن لا يكون طويلاً كغيره من النقاشات المتشعبة التي تهتم بالشأن العراقي، وذلك لان مستقبل الأجيال القادمة يستدعي التسريع بتبني ودراسة الأفكار الطموحة مهما كانت بسيطة، ومناقشة صلاحيتها لواقع الاقتصاد العراقي، وفرص نجاحها، وإمكانية و متطلبات تنفيذها.



الهوامش :

- (١) طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٢٥٩.
- (٢) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٣٥.
- (٣) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.
- (٤) باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، ط٥، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥٦.
- (٥) محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٢٤.
- (٦) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.
- (٧) رضا صاحب أبو حمد، المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، فرع البصرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٢.
- (٨) علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات دار الحسين، دمشق، ١٩٩٨، ص ٦٣.
- (٩) علي صالح المقالح، السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية في اليمن للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير مقدّمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٣، ص ٩١.
- (١٠) حامد عبد المجيد دراز، سعد عبد العزيز عثمان، محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، القسم الثاني، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٢٠٨.
- (١١) بول آ. ساملسون وويليام د. نورهاوس ومايكل ج. ماندل، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٤٤.
- (١٢) جيمس جوارثيني، ريتشاردل. ستروب، دواين ر. لي الاقتصاد القائم على الفطرة، ترجمة عباس أبو التمن، منشورات منتدي بغداد الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٩١.
- (١٣) عبد الكريم صادق بركات و يونس أحمد البطريق و حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٣٥.
- (١٤) حامد عبد المجيد دراز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (١٥) عبد الكريم صادق بركات وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦-٢٣٧.
- (١٦) حامد عبد المجيد دراز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٣.
- (١٧) بول آ. ساملسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.
- (١٨) باري سيجل، باري سيجل النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، مراجعة: محمد إبراهيم منصور، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦، ص ٤٦٥.
- (١٩) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٠٢.
- (٢٠) مايكل أبديمان، مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، مراجعة: عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨، ص ١٣٧.
- (٢١) محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- (٢٢) طاهر الجناحي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٩٩-٢٠٠.
- (٢٣) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ١٤.
- (٢٤) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.
- (٢٥) المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٤٩.
- (٢٦) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.
- (٢٧) علي صالح المقالح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.
- (٢٨) محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
- (٢٩) المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- (٣٠) علي كنعان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (٣١) محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
- (٣٢) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.
- (٣٣) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.



- (^{٣٤}) طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.
- (^{٣٥}) رضا صاحب أبو حمد، المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (^{٣٦}) محمد طاقة وهدي العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
- (^{٣٧}) طاهر موسى عبد وزهير جواد القتال، اقتصاديات المالية العامة، الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٠٨.
- (^{٣٨}) عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٣.
- (^{٣٩}) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.
- (^{٤٠}) رضا صاحب أبو حمد، المالية العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.
- (^{٤١}) يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص ١٣٣.
- (^{٤٢}) عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة الكتاب الثاني، الإيرادات العامة والموازنة العامة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩، ص ١٣٢.
- (^{٤٣}) جيمس جوارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- (^{٤٤}) طاهر موسى عبد وزهير جواد القتال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.
- (^{٤٥}) علي صالح المقالح، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (^{٤٦}) عدنان حسين يونس، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للمدة (١٩٨٦-١٩٩٦). المؤتمر الضريبي الأول للمدة (٢٠٠١/١٨/١٧) الهيئة العامة للضرائب، وزارة المالية، ص ٣٦.
- (^{٤٧}) سمير سعيان. من يدفع الضرائب؟ بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع :
- تاريخ الدخول على الموقع: (٢٠١٠/٢/٢١) <http://www.mafhoum.com/press3/91e17.htm>
- * تتكون تعويضات المشتغلين من الأجور و الرواتب مضافاً إليها الأجور والرواتب الإضافية مثل المعاشات و ما يقدمه نظام الضمان الاجتماعي.
- (^{٤٨}) سمير سعيان، مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- (^{٤٩}) حسين جواد كاظم، واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ٩٤.
- * مثال ذلك الحكاية القصيرة عن طفل ياباني يعيش في قرية تتوفر فيها كل وسائل الراحة والعيش الرغيد، ولما سافر مع والده إلى قرية أخرى، رأى شوارعها غير معبدة والخراب يعم كل مكان فيها فسأل والده عن سبب تخلف هذه القرية، فأجابه والده إن أهلها لا يدفعون الضريبة فساء حالهم بهذا الشكل.
- للمزيد راجع : كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق. أسباب التدني وسبل النهوض، ندوة الهيئة العامة للضرائب في ١٠/١٠/٢٠٠٦، ص ٢٠.
- (^{٥٠}) هشام ياس شعلان، آليات التحول التخطيطي المركزي إلى نظام اقتصاد السوق (تجربة الاقتصادات المتحولة)، دار الشؤون الاقتصادية العامة، ط١، بغداد، العراق، ٢٠٠٤، ص ١٣٨.
- (^{٥١}) مجيد عبد جعفر، مقترحات للارتقاء بكفاءة الأداء الضريبي، المؤتمر الضريبي الأول، بغداد، الهيئة العامة للضرائب، ٢٠٠١، ص ١٤.
- ** دلت التجارب في الكثير من المجتمعات الضريبية على أن (٢٠%) من المكلفين يؤدون حوالي (٨٠%) من كتلة الضرائب والرسوم المسددة للخرينة العامة للدولة، وأن باقي المكلفين الذين يشكلون (٨٠%) من إجمالي المكلفين يؤدون (٢٠%) من الضرائب المسددة العامة للدولة.
- (^{٥٢}) وحدات كبار المكلفين، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع:
- <http://www.acca-sy.com/file/10.doc> تاريخ الدخول على الموقع (٢٠٠٩/١٠/٢٥)
- (^{٥٣}) ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، على الموقع: http://www.arab-api.org/devbydg/brdg_20z.htm
- * إن المهمات الوظيفية الأساسية هي: التسجيل، مسك السجلات، التقارير الضريبية، التدقيق والاعتراض.
- (^{٥٤}) تهامي رايم، العراق والحاجة إلى الإصلاح الضريبي، على الموقع:
- <http://pdf.usaid.gov/pdf-docs/PNAD.59.pdf>، ص ١١.



المصادر :-

١. باري سيجل النقود والبنوك والاقتصاد – وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، مراجعة: محمد إبراهيم منصور، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦.
٢. باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، ط٥، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨.
٣. بول آ. ساملسون وويليام د. نورهاوس ومايكل ج. ماندل، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣- ومطلع ٢٠٠٤.
٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠٠٧.
٦. تهايمي رايم ، العراق والحاجة إلى الإصلاح الضريبي، على الموقع:
<http://pdf.usaid.gov/pdf-docs/PNAD.59.pdf>
٧. جيمس جوارتيني وريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، مراجعة: كامل سلمان العاني، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨.
٨. جيمس جوارتيني، ريتشاردل. ستروب، دواين ر. لي، الاقتصاد القائم على الفطرة، ترجمة عباس أبو التمن ، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٦.
٩. حامد عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٠. حسين جواد كاظم، واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة، ٢٠٠٦.
١١. رضا صاحب أبو حمد، المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، فرع البصرة، ٢٠٠٢.
١٢. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.



١٣. سمير سعيان. من يدفع الضرائب؟، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع :
<http://www.mafhoum.com/press3/91e17.htm>
١٤. طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
١٥. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠.
١٦. طاهر موسى عبد وزهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة، الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥.
١٧. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
١٨. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ١٤.
١٩. عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة الكتاب الثاني، الإيرادات العامة والموازنة العامة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩.
٢٠. عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.
٢١. عبد الكريم صادق بركات و يونس أحمد البطريق و حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، ١٩٨٦.
٢٢. عدنان حسين يونس، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للمدة (١٩٨٦-١٩٩٦). المؤتمر الضريبي الأول للمدة (١٧/١٨/٢٠٠١) الهيئة العامة للضرائب , وزارة المالية
٢٣. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات دار الحسين، دمشق، ١٩٩٨.
٢٤. كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق. أسباب التدني وسبل النهوض، ندوة الهيئة العامة للضرائب في ١٠/١٠/٢٠٠٦
٢٥. مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، مراجعة: عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨.



٢٦. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧.
٢٧. مجيد عبد جعفر، مقترحات للارتقاء بكفاءة الأداء الضريبي، المؤتمر الضريبي الأول، بغداد، الهيئة العامة للضرائب، ٢٠٠١.
٢٨. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
٢٩. ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، على الموقع:
<http://www.arab-api.org/devbydg/brdg 20z.htm>
٣٠. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
٣١. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.
٣٢. وزارة المالية، دائرة الموازنة، ٢٠٠٨.
- وحدات كبار المكلفين، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، على الموقع:
<http://www.acca-sy.com/file/10.doc>
٣٣. هشام ياس شعلان، آليات التحول التخطيطي المركزي إلى نظام اقتصاد السوق (تجربة الاقتصادات المتحولة)، دار الشؤون الاقتصادية العامة، ط١، بغداد، العراق، ٢٠٠٤.
٣٤. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤.
- علي صالح المقالح، السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية في اليمن للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٣.
٣٥. كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق. أسباب التدني وسبل النهوض، ندوة الهيئة العامة للضرائب في ١٠/١٠/٢٠٠٦.
٣٦. مجيد عبد جعفر، مقترحات للارتقاء بكفاءة الأداء الضريبي، المؤتمر الضريبي الأول، بغداد، الهيئة العامة للضرائب، ٢٠٠١.

